

## القضية الكردية في تركيا قبل وبعد

### حزب العدالة والتنمية

أ.د ياسين سعد محمد البكري  
[dr.yasen@nahrainiv.edu.iq](mailto:dr.yasen@nahrainiv.edu.iq)

حيدر صائب عبدالرزاق  
[haider.politics@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:haider.politics@uomustansiriyah.edu.iq)

حيدر صائب عبدالرزاق

أ.د ياسين سعد محمد البكري

<https://doi.org/10.61884/hjs.v13i50.486>

#### ملخص :

تعد القضية الكردية واحدة من أهم القضايا التي تعوق عملية التنمية في تركيا، فضلاً عن كونها واحدة من اقدم المشكلات التي تعيشها تركيا، التي انعكست على الدوام في عدم إمكانية إيجاد حلول جذرية لها لأنها تعمل من جهة على تفعيل دور الكرد في داخل الدولة التركية التي لا تؤمن بالتوجهات العرقية وتسعى الى أعمام النموذج القومي وفقاً للتوجهات الكمالية ومبادئها، ومن جهة أخرى عدم إمكانية صانع القرار على اتخاذ توجهات منصفة للمكون الكردي بسبب احتمالية وقوعه في فخين، الأول يتمثل بفخ مصيدة الأقليات الذي يتركز في عدم قدرته على إعطاء حقوقهم الا بتوجهات محددة حتى لا تتخذ الأقليات الأخرى حجة الكرد ومطالبتهم بحقوقهم، لما له من دور كبير في إشاعة حالة مطالبة كل الأقليات بحقوقهم، والذي ينتج عنه الفخ الثاني الذي يتمثل باستغلال هذه التوجهات من أحزاب المعارضة السياسية ومحاولة استغلال هذا الملف في اسقاط الحزب الحاكم.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الكرد، الأحزاب الكردية، القضية الكردية، حزب العدالة والتنمية.

## The Kurdish issue in Turkey before and after the Justice and Development Party

Dr. Yassin Saad Mohammad Al-Bakri  
Haider Saeb Abdul Razzaq

### ABSTRACT

The Kurdish issue is one of the most important issues that impede the development process in Turkey, in addition to being one of the oldest problems that Turkey is experiencing, which has always been reflected in the inability to find radical solutions to it because it is working on the one hand to activate the role of the Kurds within the Turkish state which does not believe in ethnic orientations and seeks to generalize the national model in accordance with Kemalist orientations and their principles; and on the other hand, the inability of the decision-maker to take fair orientations for the Kurdish component because of the possibility of it falling into two traps: the first is the trap of minorities, which is concentrated in its inability to give their rights except with specific orientations so that other minorities do not take the pretext of the Kurds and demand their rights. These minorities have a great role in spreading the situation of all minorities claiming their rights, which results in the second trap that is represented by exploiting these trends of the political opposition parties and trying to exploit this file to overthrow the ruling party.

**KEYWORDS:** Turkey, the Kurds, the Kurdish parties, the Kurdish issue, Justice and Development Party.

**المقدمة:**

على الرغم من الاجراءات التي اعتمدها القيادات السياسية التركية، كمحاولة لإصلاح الواقع الداخلي فيما يخص القضية الكردية، إلا أنها لا زالت تُعدّ من أهم معوقات التنمية المستدامة في تركيا، وذلك بسبب أستغلال الدول العظمى كذريعة للتدخل الاجنبي في الشأن التركي. اذ تعد هذه القضية من أكثر القضايا الشائكة بالشأن التركي الداخلي، والتي اخذت تأثيراتها التحول من الداخل الى الخارج، وربما تعد هذه القضية سبباً أساسياً في عدم انضمام الدولة التركية الى الاتحاد الأوروبي رغم مساعيها الكثيرة، والتزاماتها الكبيرة في المعايير المخصصة للانضمام (معايير كوبنهاغن).

تتجاوز هذه القضية في الكثير من الأحيان الحدود الداخلية لتركيا، وترتبط بقضايا امنية كبيرة من جهة، ومن جهة أخرى ارتبطت بحلم كبير سعت له تركيا منذ بداية تأسيسها كدولة جمهورية وللووقت الحاضر وهو انضمامها الى النادي الأوروبي، والذي يحقق لها مجموعة مصالح كبيرة، تستطيع عن طريقها معالجة الكثير من قضاياها، وتحقيق لنفسها بيئة منفتحة لبضائعها ومنتجاتها بما يوفر لها إمكانيات جديدة لتحقيق مصالحها.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية الدراسة في التعرف على واحدة من أهم القضايا الشائكة في تركيا والتي على الرغم من المساعي الجادة لإيجاد حلول لها، إلا انها لا زالت واحدة من اكبر واطخر المعوقات التنموية الداخلية في تركيا.

**هدف البحث:**

يهدف البحث الى توضيح القضية الكردية وتوجهاتها، وتجربة التغيير التي مرت بها بعد حزب العدالة والتنمية، وسبب عدم إيجاد حلول جذرية لها.

**فرضية البحث:**

يقوم البحث على فرضية مركزية قوامها ان القضية الكردية لا زالت واحدة من اخطر القضايا الداخلية في تركيا، وان احتمالية إيجاد حل جذري لها يكاد يكون مستحيلاً.

**منهجية البحث:**

يعد المنهج طريقتاً لكشف الحقائق، خصوصاً ان هذه الحقائق تظهر لكل باحث حسب دراسته للحالة بصورة مختلفة، لذلك تم اعتماد منهج دراسة الحالة لتوضيح هذه القضية، مع اعتماد المنهج التاريخي لمعرفة القضية الكردية قبل 2001، وبعد استلام حزب العدالة

والتنمية بعد 2001، للتعرف على تاريخ هذه القضية وتوجهاتها.

### إشكالية البحث:

تتجسد الإشكالية حسب موضوع دراستنا على مجموعة من

التساؤلات، وهي:

1- هل القضية الكردية معوق خطير للأمن التركي، ومعوق للتوجهات

التنموية في تركيا؟

2- ما هي التغيرات التي وقعت على هذه القضية بعد استلام حزب

العدالة والتنمية للسلطة؟

3- ماهي التوجهات التي اعتمدها القيادة السياسية لتقليل حدة هذه

القضية؟

### هيكلية البحث:

ينقسم البحث على هيكلية تتكون من مقدمة ومحورين وخاتمة،

المحور الأول: القضية الكردية قبل استلام حزب العدالة والتنمية

للحكم (قبل 2002)، والمحور الثاني: القضية الكردية بعد استلام حزب

العدالة والتنمية للحكم (ما بعد 2002).

المحور الأول: القضية الكردية قبل استلام حزب العدالة والتنمية

### للحكم:

تعود جذور القضية الكردية إلى اصطدام الدولتين العثمانية

والصفوية سنة 1514م الذي أدى إلى تقسيم كردستان بينهما، وهذه

تُعدّ البذرة الأولى لتقسيم كردستان، ومعها بدأت محاولات الكرد

بتكوين دولة خاصة بهم<sup>1\*</sup>، وفي سنة 1916 وقعت اتفاقية سايكس بيكو

التي تضمنت تقسيم ما تبقى من الدولة العثمانية مع الأراضي الخاصة

بها التي كانت تابعة لكوردستان<sup>2\*</sup>، لذلك شارك الكرد وبالاتفاق مع

مصطفى كمال أتاتورك في حروب التحرير بعد أن توجه لهم في مدينة

سامسون وطلب منهم الانضمام لحركات التحرير بضمان الاعتراف بهم

وبقومتهم بعد استقلال أراضي تركيا<sup>3)</sup>، وبعدها تشكلت هيئة وزارية

لدراسة القضية الكردية في تركيا مهمتها تقديم مقترحات تخص قضيتهم

وضرورة الإسراع في حلها، ارتكزت اهم مقترحاتهم بما يأتي<sup>4)</sup>:

1- الاعتراف بالكرد ومنحهم استقلالاً ذاتياً.

(1) للمزيد ينظر: خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات اقليمية، 2017، ص8-10. وينظر هوشنك اوسبي، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 18 مايو 2017، بدون صفحة، على الموقع:

<https://eipss-eg.org/%D8%A7>

\* لمعرفة اصول الاكرد كمكون، ينظر سليم مطر، جدل الهويات عرب، اكراد، تركمان، سريان، يزيدي، صراع الانتماءات في العراق والشرق الاوسط، دار الفارس للنشر والتوزيع، الاردن، 2003، ص55 وما بعدها. وينظر: وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005)، ص ص 36-38.

(2) للمزيد ينظر: منذر الموصلبي، البعث والاكرد، (دار المختار للطباعة، دمشق، سوريا، ط1، 2000)، ص90.

(3) ابراهيم الداوق، اكراد تركيا، (دار ناراس للطباعة والنشر، السلسلة الثقافية، اربيل، العراق، ط2، 2008)، ص ص 105-106.

(4) خورشيد دلي، القضية الكردية في تركيا من اتاتورك الى اردوغان، (مجلة الوحدة الاسلامية، السنة الحادية عشر، كانون الاول 2021)، ص1. وينظر: ابراهيم الداوق، (المصدر السابق)، ص117-118.

\* اصطلاح كوردستان اطلق للمرة الاولى من قبل السلاجقة في اواسط القرن السادس الهجري على بلاد الكرد، عندما فصل السلطان سنجر احد سلطنة السلاجقة البلدان الواقعة في غربي اقليم الجبال التي تتبع مقاطعة (كرمنشاه)، وجعلها

مقاطعة مستقلة. للمزيد ينظر: ابراهيم الداقوتي، اكراد تركيا، المصدر السابق نفسه، ص 48-49.

(5) للمزيد ينظر: احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، (دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1997)، ص 164. وينظر: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، (مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط 1، 2002)، ص 163.

(6) خورشيد دلي، المصدر السابق، ص 2.

(7) للمزيد ينظر: محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وازمة الهوية في تركيا، ط 1، 2001، ص 103.

(8) محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم، (دار الامين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2002)، ص 81.

(9) حمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، 1998)، ص 71.

2- اتخاذ التدابير الفاعلة والسريعة كافة لتحقيق هذا المقترح. أخذت الدول المنتصرة بالاتفاق مع الحكومة التركية هذه المقترحات على محمل الجد، وتوجهت لعقد اتفاقية سيفر التي تُعدّ أول اتفاقية تعترف بالكرد وضرورة إقامة كيان كردي مستقل، حيث احتوت في بنودها (62-63-64) على ضرورة إقامة دولة تخص الكيان الكردي وبشكل مستقل عن باقي الدول<sup>(5)</sup>. إلا أنّ اتاتورك تمكن من اقناعهم بتأجيلها بعد الالتفاف عليهم بتوجه مزدوج، فمن جهة توعد لهم بتحقيق ذلك، ثم توجه لعقد اتفاقية خارجية على أثر مؤتمر لوزان، وتنصل عن تحقيق وعده لهم، عبر توجهاته الصارمة لتذويب كل المسميات العرقية والقومية تحت مسمى القومية التركية<sup>(6)</sup>.

كانت أول ثورة للكرد في تركيا بعد إعلان الجمهورية التركية وتوجهاتها القومية، هي ثورة الشيخ سعيد بيران سنة 1925 التي كان سببها رفض الحكومة التركية الاعتراف بالقومية الكردية<sup>(7)</sup>، ومع سيطرة المؤسسة العسكرية وتوجهها لتحقيق المبادئ الاتاتورية، لم يكن باستطاعة الاكراد تحقيق مساعيهم.

وتأتي أهمية المكون الكردي باحتلاله نسبة كبيرة من الكثافة السكانية في تركيا، حيث تصل نسبة الكرد إلى (20-23%) من العدد الكلي لسكان تركيا<sup>(8)</sup>، ويتوزعون مذهبياً بين (70%) معظمهم سنة شافعيون، و(30%) علويون، مع نسبة قليلة منهم يمثلون الايزيديون (10-20) الف فقط<sup>(9)</sup>.

استمرت الحركات والأحزاب الكردية في نضالها عبر التاريخ في تركيا للاعتراف بها، والتخلص من سياسات التذويب التي اعتمدها الحكومات التركية، حيث تشكلت العديد من الحركات والتنظيمات والجمعيات الكردية بعد الانفراج السياسي في عهد الدولة العثمانية (مدة الاصلاحات)، كان أهم هذه التنظيمات جمعية التعالي والترقي الكردية سنة 1908، ثم تلتها جمعية نشر المعارف الكردية، وبعدها تم تشكيل جمعية التشكيلات الاجتماعية الكردستانية وجمعية حزب الأمة الكردي وحزب ازادي الكردي الذي تشكل من مجموعة من الضباط والقوميين

الاكرد الذي كان المسؤول عن ثورة 1925 الكردية. انصهرت كل هذه التنظيمات واندمجت مع تأسيس جمعية خويون الكردية سنة 1927 لتكون الناطقة بالمكون الكردي<sup>(10)</sup>.

(10) حمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 77.

ومع استلام الديمقراطيين للحكم في العقد الخامس من القرن الماضي وتوجهات تركيا لاعتماد التعددية الحزبية، تصاعدت النشاطات الثقافية الكردية، وذلك بعد فتح المجال أمام الكرد لإبداء الرأي وأطلاق الحريات النسبية لكل المجتمع، كمحاولة للحد من الحركات الانفصالية واهمها الحركات الكردية، الا انه بعد الانقلاب على نظام الحكم سنة 1960 توجهت النخب الحاكمة مع المؤسسة العسكرية بسبب التخوف من هذه النشاطات إلى اعتقال 484 كردياً، ونفي (55) منهم بتهمة التحريض على العصيان بما يهدد أمن تركيا<sup>(11)</sup>.

(11) هنري باركي واخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة هه فال، (مطبعة مؤسسة نارس، ط1، اربيل، العراق، 2007)، ص 26.

تمكن بعدها الكرد من تشكل أول تنظيم حزبي سياسي سنة 1963 سمي الحزب الديمقراطي الكردستاني<sup>(12)</sup>، والذي جمع كل التوجهات الكردية وأخذ على عاتقه تحقيق غايات المكون الكردي، إلا أنه تعرض لانقسام خطير كان سببه التوجهات الاتاتوركية إلى ضرورة تقسيم صفهم باستمالة مجموعة على حساب المتبقين، فتكونت جبهتان<sup>(13)</sup>:

(12) ابراهيم الداوق، (مصدر سبق ذكره)، ص 100-104، وينظر محمد نور الدين، (مصدر سبق ذكره)، ص 102.

(13) محمد نور الدين، المصدر نفسه، ص 166.

**الأولى:** الشوانيون: ويمثلون العمال والفلاحين والأكثرية من الكرد أصحاب الدخل الضعيف، ويرتكزون على التوجهات اليسارية المعارضة لسياسات التذويب المتبعة من اتاتورك.

**الثانية:** الكوبانيون: ويمثلون كبار الاقطاعيين ورؤساء العشائر والشيوخ، ومن تحققت مصالحه باتخاذ التوجهات اليمينية مرتكزاً له.

وبطبيعة الحال فإن الانقسام هذا كان السبب في عدم امكانياتهم تحقيق مصالحهم وغايتهم. ومع تضيق الخناق عليهم من الحكومات التركية لم يتمكنوا حتى سنة 1965 من تحقيق تطلعاتهم، بعدها تم تأسيس أولى الأحزاب الكردية أهمها (الحزب الديمقراطي كردستان تركيا، حزب تحرير اكرد تركيا، وجمعية من أجل الحرية)، إلا أنها عادت من جديد للانشقاق، وتغيير اسم الحزب الديمقراطي إلى حزب عمال كردستان 1971، ثم تغير من جديد إلى الحزب الطلائعي لعمال كردستان

(14) وفي خيرة، مصدر سبق ذكره، ص 91.

سنة 1977<sup>(14)</sup>.

\* تعود نواة تأسيس هذا الحزب الى التوجهات اليسارية الثورية التي تشكلت من وحي جمعيات الشرق الثقافية الثورية (DDKO) سنة 1969، ليتكون بعدها حزب العمال الكردستاني (PKK) سنة 1978.

(15) للمزيد ينظر: هنري باركي، مصدر سبق ذكره، ص 28.

<sup>0</sup> محمد نور الدين، حجاب وحراب، مصدر سبق ذكره، ص 93.

(16) وفي خيرة، مصدر سبق ذكره، ص 93-94.

(17) Kendal Nezan, La Turquie sembourbe au Kurdistan, (LA Monde Diplomatique :Sur;CD :La Monde Diplomatique (septembre 1980-2000) 1991)

(18) هنري باركي، مصدر سبق ذكره، ص 29-31.

وفي سنة 1978 تم تأسيس حزب العمال الكردستاني\* الذي قاده عبدالله اوجلان، حيث توجه لبلورة وعي قومي كردي والعمل على تعميقه لدى الاكراد، وعلى الصعيدين السياسي والثقافي، وكما يأتي<sup>(15)</sup>:

1- الوعي السياسي: تمثل بضرورة التوجه نحو الجهاد لإعلان الاستقلال.

2- الوعي الثقافي: تمثل بضرورة وحدة الصف الكردي لتحقيق المطالب، ولتجاوز حالة الانشقاق التي يعانها الكرد.

يختلف هذا الحزب عن باقي الأحزاب الكردية السابقة، حيث ينتهج في أسلوبه العمل العسكري إلى جانب العمل السياسي (الصبغة الاشتراكية الماركسية)، الذي يسعى إلى الانفصال عن تركيا بالأسلوب العسكري، مما نتج عنه مواجهات عنيفة بينه وبين الأتراك، خلفت هذه المواجهات العديد من الجرحى والقتلى، لتتوجه بعدها الحكومة التركية آنذاك (حكومة بولنت اجاويد) لإعلان حالة الطوارئ في العديد من الولايات التركية ذات الكثافة الكردية، وتشديد الاجراءات ضدهم<sup>(16)</sup>.

ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، لم تتغير السياسة التركية تجاه الكرد، خصوصاً بعد الانقلاب العسكري الثالث وتشدد المؤسسة العسكرية على أي نشاط حزبي معارض لتركيا والقومية والمبادئ الأتاتورية، وعلى الرغم من حالة التحول التدريجي نحو النظام المدني لإعلان الحكومة التركية تزامن معها تغيير الدستور 1983، ليتضمن منع الكرد ممارسة أي نشاط يخص توجهاتهم، وعدم تشكيل أي تنظيم حزبي، ومنع استخدام لغتهم داخل تركيا، مما أدى لهجرة عدد كبير منهم خارج تركيا إلى دول أوروبا<sup>(17)</sup>. ومع منع تشكيل أي تنظيم حزبي، ومحاولة المؤسسة العسكرية إعادة هندسة الأحزاب السياسية بما يتناسب مع توجهاتهم، خلق ذلك فراغاً سياسياً خطيراً في تركيا، مما أدى إلى استمرار حالة العنف من حزب العمال الكردستاني (PKK)، والعنف المضاد من الحكومات التركية، انعكس ذلك برفض المجتمع التركي للحركات المسلحة الكردية، مما خلق فجوة سايكولوجية بين الطرفين، وهذا بحد ذاته يعبر عن الخطر

الكبير والمستمر في الواقع الداخلي لتركيا بما يهدد أمنها واستقرارها<sup>(18)</sup> ومن وجهة نظرنا، نجد أنّ استمرار تصاعد وتيرة الصراع بين الجانبين التركي والكردى كان سببه الرئيس هو المركزية الصارمة التي اعتمدها كل الحكومات في تركيا، إذ إنّ هذه المركزية عملت على تذويب المجتمع الإسلامي بشكل كامل وتطويعه للمبادئ الكمالية، فكيف لها أن تتعامل مع المكون الكردي الذي يعبر عن حالة انفصالية بما يهدد هذه المبادئ، لذلك اعتمدت كل التوجهات ومع تعدد الانقلابات على تكميم افواه من يعارض التوجهات الكمالية على حساب التوجهات المذهبية والأثنية، لتكوين شعب تركي فقط، وهنا تشبيه الحالة بين نسيان البعد العثماني لتركيا، ونسيان البعد

**أنّ استمرار تصاعد وتيرة الصراع بين الجانبين التركي والكردى كان سببه الرئيس هو المركزية الصارمة التي اعتمدها كل الحكومات في تركيا**

الانتمائي للإنسان التركي بكل مذاهبه، وهذا ما يخالف طبيعة التكوين البشري حيث يعطي الأولوية لانتماءاته القيمية الأثنية، بوقت تتواجد فيه الدولة لتحقيق مصالح فئة على حساب فئة ثانية. وما يؤيد توجه الباحث انه في المجتمعات التي تكون فيها القومية المركزية المفروضة أعلى وأسعى من كل شيء، تظهر التوجهات العرقية كمهدد للتوجهات القومية ومعاكسة للتماسك القومي، مما يستدعي ظهور صراع خطير بين الشمولية المفروضة من جهة، والخصوصية التي تعتمدها الجماعات العرقية من جهة أخرى، وعليه تتجه القومية للإقصاء بدل الاندماج والعدالة وانصاف الآخر<sup>(19)</sup>.

أسهمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي يعيشها الفرد الكردي في هذه المدة إلى تزايد الحركات المسلحة من حزب العمال الكردستاني (PKK)، بعد أن توسعت القاعدة الشعبية الكردية المساندة له في اقامة دولة كردية، فتوجه لتنسيق توجهاته ليس داخلياً فقط بل خارجياً أيضاً، حيث تمكن من الاتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني 1988<sup>(20)</sup>، لتمثل هذه المدة بأنّها الأضعب على الواقع التركي، بسبب توجهات هذه الحركات والأحزاب للوصول إلى مطالبها بالكفاح المسلح.

(19) عياش بوشريف و دلال بحري، تركيا وامنة المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحويلات البنيوية في العراق وسوريا، (المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2019)، ص 83-84.

(20) عوض عثمان، حزب العمال الكردستاني التركي: من الكفاح المسلح... إلى النضال السلمي، (مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 149، الأهرام، مصر، 2002)، ص 154-155.



على الرغم من ذلك كان أول تغيير فعلي في سياسات تركيا تجاه الكرد في عهد توركوت اوزال (1983-1993)، حيث توجه للحوار معهم بالضغط على حزب العمال الكردستاني (PKK) من الأحزاب المؤيدة للكرد، حزب العمال الشعبي (HEP)، وحزب الديمقراطية (DEP)، وعلى الرغم من كثرة المعارضين من الفئات المتنفة في المؤسسة العسكرية والنخب

**أنَّ تركيا حققت للأقليات الأخرى أكثر مما حققت للكرد، وذلك بسبب أنَّ الأقليات الأخرى تمثل مجموعة من الأفراد، وليست جماعات كبيرة**

البيروقراطية والذي سعى إلى تغييرهم، إلاَّ أنَّه استمر بهذه المحاولات إلى أن تمكن من وقف المواجهات المسلحة والعمل على فتح المجال للحوار والتفاوض معهم، بعد ان تمكن من ادخال اصلاحات اقتصادية على المناطق التي يسكنها أكثرية كردية، ومع الاصلاح

في دستور 1983 واطلاق الحريات، والغاء قانون عدم استخدام اللغات الأخرى غير التركية، بل وادخال اللغة الكردية إلى النظام التعليمي واعترف بها، تمكن من وقف اطلاق النار بين الطرفين، إلاَّ أنَّ توجهاته لم تستمر مع وفاته المفاجئة التي حالت دون تحقيق ذلك<sup>(21)</sup>.

ومن المهم أن نذكر هنا أنَّ تركيا حققت للأقليات الأخرى أكثر مما حققت للكرد، وذلك بسبب أنَّ الأقليات الأخرى تمثل مجموعة من الأفراد، وليست جماعات كبيرة، وهذا ما يسمى بالمصيدة العرقية، بمعنى إنَّ تحقيق مطلب من مطالب الأقلية لا يعني بالضرورة تحقيق مطالب أخرى، وفي الوقت نفسه فإن تحقيق مطالب الأقليات كجماعة صغيرة أو أفراد، يختلف عن من هم جماعات كبيرة كالكرد، لأنَّ الجماعات الكبيرة يمثلون هوية لها خصوصيتها، واذا تحققت مطالبها ستؤدي ربما إلى حالة انفصالية، وما يترتب عليها من أزمات ومشكلات خطيرة<sup>(22)</sup>.

تبنت الدولة بعد ذلك سياسات الاعتراف بالقضية الكردية والطبيعة العرقية السياسية الانفصالية للكرد، فظهر حزب العمال الكردستاني (PKK) كتهديد أمني من الضروري معالجته، تشكل أثر ذلك قانون مكافحة الإرهاب في 1991-4-12 المرقم (3713) كإطار قانوني للعمل الحكومي ضد المنظمات الانفصالية الكردية والحركات

(21) هنري باركي، مصدر سبق ذكره، ص 47-48.

(22) ينظر: احمد عباس عبد البديع، الاقليات القومية وازمة السلام العالمي، (مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 114، الاهرام، مصر، 1993)، ص ص 170-172.

(23) عقيل سعيد محفوض، تركيا والاكرد- كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012)، ص 22.

التركية المهتدة للأمن القومي التركي<sup>(23)</sup>، فأخذت الدولة على عاتقها مجموعة من التدابير العسكرية لمواجهة هذه القضية طوال مرحلة التسعينيات<sup>(24)</sup>، كان أهم هذه التدابير الاخلاء القسري وحرق القرى الكردية التي تساند الحزب أو تؤيده<sup>(25)</sup>، وبطبيعة الحال كلما ازدادت الدولة من حدة التعامل مع هكذا قضية ازداد معها اصرار الأقليات بتحقيق مساعيمهم، وبذلك لم تتمكن تركيا من ايجاد صيغة للتعامل مع هذه القضية سوى بالتوجهات العسكرية. إلى أن تم القاء القبض على زعيم الحزب عبدالله اوجلان في 16 فبراير 1999 في كينيا، وبدعم من المخابرات الاسرائيلية والمخابرات الأمريكية، ليتم نقله بعدها إلى تركيا وتتم توجيه تهمة الخيانة العظمى والتحريض على الانفصال وتقسيم تركيا ضده<sup>(26)</sup>.

(24) جوهانا نيكانيين، الهوية والسرد والاطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، المقالات والدراسات، (مجلة رؤية تركية، المجلد 11، العدد 7، 2013)، ص 29-30.

(25) نوال عبد الجبار الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006، (دراسات اقليمية، السنة 04، العدد 07، كانون الثاني 2007)، ص 7.

(26) نوال عبد الجبار الطائي، مصدر سبق ذكره، ص 7.

**المحور الثاني: القضية الكردية بعد استلام حزب العدالة والتنمية****للحكم (بعد 2001)**

في بداية سنة 2001 عانت المحافظات الكردية من إعلان حالة الطوارئ وممارسة كل أنواع التعذيب والاذلال بحق المكون الكردي<sup>(27)</sup>، بسبب ما مرت به تركيا من أزمة سياسية واقتصادية خطيرة، انعكست بواقعها على تضيق المجال على المكون الكردي للمطالبة بحقوقه ومحاولة للحد من مخاطر توجهاتهم على تركيا.

(27) كرم اوكتيم، مصدر سبق ذكره، ص 156.

ومع استلام اردوغان منصب رئيس الوزراء 2003، تغيرت التوجهات التركية تجاه القضية الكردية، حيث أشار إلى أنّ حزبه على استعداد لسماع مطالب الكرد السياسية والاجتماعية، ومحاولة للوصول إلى حالة من السلام مع حزب العمال الكردستاني (PKK)<sup>(28)</sup>، خصوصاً وأنّ زعيم الحزب قد أعلن سابقاً في سنة 1998 في مؤتمر صحفي في روما، استعداده لقبول الحلول السلمية والديمقراطية بشرط إقامة فيدرالية تركية- كردية<sup>(29)</sup>.

(28) جوهانا نيكانين، مصدر سبق ذكره، ص 31.

(29) نوال عبد الجبار، المصدر نفسه، ص 4.

لم تلق هذه الدعوة قبول من الأحزاب العلمانية والأحزاب المعارضة لاردوغان، إلا أنّ الأخير توجه لإعلان قبول إيقاف اطلاق النار بين الطرفين، وإعلان مشروع السلام داخل وخارج تركيا للحد من التدخل الخارجي في القضية الكردية وعدم تصعيدها. ليتوجه إلى مجموعة من الاصلاحات في الشأن الكردي، لكن الاصلاحات لم تستمر بسبب توجهات مجموعة من أعضاء الحزب الكردي بنشر الدعاية الانفصالية من جديد سنة 2003، ليتم القاء القبض عليهم، لتتحول بعدها حالة النزاع إلى الهجمات على المدنيين واستهداف المطاعم والأماكن العامة ومن ثم التصعيد إلى تبني الانفجارات العشوائية كعامل ضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم<sup>(30)</sup>.

(30) ينظر:

[www.Globalsecurity.org](http://www.Globalsecurity.org)

(31) ينظر: المصدر نفسه، بدون صفحة.

وفي الوقت نفسه توجه اردوغان إلى إعلان أنّ ( حكومتنا لن تقف متفرجة وإنّما تسعى إلى تسوية القضية الكردية الشائكة ولكن بالتوجهات الديمقراطية وبالمزيد من الحقوق المدنية، والازدهار)<sup>(31)</sup>. ومع سعي تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوربي، فإنّها أعلنت اهتمامها

بقضية تقرير المصير كواحدة من توجهات اعلاء حقوق الانسان والتي ينظر لها بأنها (توفير الحرية الكاملة للقوميات المتنوعة والمتعددة في أن تقرر مصيرها بإرادتها، دون وصايا من أي جهة لتمكن من إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون فرض عليها)<sup>(32)</sup>. استغل هذا الواقع الكرد محاولين الاستفادة من التوجهات الأوربية للحد من السياسات المتبعة ضدهم إلى أن تم اعتراف الدول الخارجية بأنّ حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، لكن المثير للاستغراب هو توجهات الولايات المتحدة الأمريكية من الحزب نفسه، لذلك أشار اردوغان أنّ الحكومة غير راضية عن موقف أمريكا من عدم التصدي أو اتخاذ موقف مضاد لحزب العمال الكردستاني في تركيا، ليأتي الرد لاردوغان وحكومته أنّ أمريكا تسعى لحل القضية بتوجهات غير عسكرية، على الرغم من ايمانها واعترافها به بأنّه تنظيم إرهابي<sup>(33)</sup>.

(32) بتصرف الباحث: ينظر اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، (منشورات ذات السلاسل، ط4، الكويت، 1985)، ص111.

(33) Kurdiatan – Turkey, www.Global security. Org

مما سبق استند اردوغان على محاولاته لحل الأزمة الكردية وبدون تدخل الأطراف الخارجية، لذا توجه إلى إعلان الحقوق المدنية للكرد واعتراف تركيا بهم والسماح لهم باستخدام اللغة الكردية وفسح المجال أمامهم في الاذاعة والتلفزيون وباللغة الكردية بشرط أن يكون البث لساعة واحدة فقط، لكن الأكثرية المعارضة للحكومة عدّت هذه التوجهات محاولة للتسويق وأنها ستنتهي بتفكك تركيا ووحدتها<sup>(34)</sup>.

(34) كرم اوكنم، الامة الغاضبة، مصدر سبق ذكره، ص206.

كما اعتمد وكتوجه لضمان الممارسات الديمقراطية وكتعزيز لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي بإعلان خطة لاحتواء القضية الكردية أهمها كانت زيارته لمنطقة ديار بكر سنة 2005، وإعلانه أمام الكرد بأن قضيتهم تحل بالمزيد من التوجهات الديمقراطية وليس بالقمع<sup>(35)</sup>.

(35) Turkey and the Kurds; peace be unto you. Economist. August 18. 2005.

لكن كل محاولاته لم تثمر حتى أعلن في سنة 2009 مبادرة ( الانفتاح الكردي الديمقراطي) أو ما سميت بعدها بمشروع الوحدة الوطنية، والتي اعتمدت على تغيير هوية المواطن الكردي بعد فهمه لدوره ووجوده وأهميته بتعزيز روح المواطنة لديه وتوسيع فهمه لمفهوم المواطنة، وتعزيز التكامل الوطني داخل تركيا<sup>(36)</sup>.

(36) Kivanc Ulusoy, The Democratic opening in Turkey, :Ahistorical Comparative Perspective, Insight Turkey, vol12, No2, 2010, pp83-84.

اتجه اردوغان لهذه المبادرة لأسباب عدة يمكن ايجازها بالآتي<sup>(37)</sup>:

(37) جوهانا نيكانيين، مصدر سبق ذكره، ص30-31.

1. استكمال الإستراتيجية المتخذة من الحكومة والتي تعتمد على تفسير المشكلات مع الجيران، والحد من تصاعد خطر حزب العمال الكردستاني خصوصاً مع بداية انسحاب القوات الامريكية من العراق وامكانية التدخل الخارجي لإقليم كردستان كداعم لتوجهات الحزب.
2. كسب أصوات الناخبين الكرد بعد أن تم غلق حزب المجتمع الديمقراطي الكردي بقرار من المحكمة الدستورية سنة 2009، الذي تمكن من الحصول على عدد كبير من الأصوات في جنوب شرق تركيا، مما يعطي فرصة لكسب هذه الأصوات وكسب مقاعد أكثر.
3. بعد حل المسألة العسكرية وأنشطة الدولة العميقة، أصبح بإمكان تركيا اتخاذ تدابير سلمية لحل هذه القضية كبديل عن التوجهات العسكرية.
4. الحد من النفقات العسكرية وتوظيفها في المجال الاقتصادي، خصوصاً بعد أن أخذت تركيا دوراً كبيراً كمركز لنقل الطاقة، مما دفعها لإيجاد حل لهذه القضية لتأمين الطرق الخاصة بالأنابيب وخطوطها المهمة.

ومن جديد لم تؤيد كل الأحزاب المعارضة هذا التوجه ايضاً، وأشارت إلى أنه غير قابل للتحقق بسبب استمرار محاولات اردوغان لما يقارب 3 سنوات دون امكانية لتحقيقه، وأنها صيغة لكسب الكرد وتسويق مطالبهم، مما تسبب بتصاعد وتيرة المواجهات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، ومع ثورات الربيع العربي والواقع الخارجي والداخلي لسوريا وامكانية تكوين إقليم خاص بالكرد يتحد مع إقليم كردستان العراق، وجدت الحكومة التركية ضرورة ملحة في مواجهة هذا الخطر الخارجي ومواجهته داخلياً، مما دفع بالحزب وقيادته الى اتخاذ تدابير جديدة لحل القضية الكردية<sup>(38)</sup>.

توجه اردوغان لإيجاد حل جديد يتصدى به للمشكلة الكردية مهما كانت صعبة، حيث ادرك أنّ الحل الواقعي يكمن بين اطراف المعادلة (الكرد و الأتراك) وذلك بإعطاء الكرد جزء من الديمقراطية، وتوجيه الأتراك لاستيعابهم باعترافه بأنّ الشعب الكردي شعب محروم من

(38) Meliha B.Altunisik & Lenore G.Martin, Making sense of Turkish Foreign policy in the Middle East under AKP, Turkish Studies, vol.12,N 4,2011, p577.

حقوقه على امتداد تاريخ تكوين الدولة التركية، فتوجه اردوغان لإطلاق مبادرة (ايمرالي) كعملية لتحقيق السلام، حيث عقد اتفاقاً مشتركاً مع عبد الله اوجلان من داخل السجن، وتمكين عملية السلام وتحقيق الديمقراطية لكل الأفراد داخل تركيا لتحقيق عملية البناء التنموي المستدام للسلام الداخلي<sup>(39)</sup>.

**الشعب الكردي شعب محروم من حقوقه على امتداد تاريخ تكوين الدولة التركية**

واجهت هذه المبادرة تحدياً في بداية انبثاقها، تمثل بهجوم حزب العمال الكردستاني على ثكنة عسكرية في حي تشوكورجا (محافظة هكاري)، الذي راح ضحيته 3 نساء واحدة منهن (سكينة جانسيز) من مؤسسي حزب العمال الكردستاني<sup>(40)</sup>، لكن ذلك لم يقف في طريق استمرار هذه المبادرة، فتشكلت لجنة لتسوية القضية الكردية سميت لجنة الحكماء تتكون من 63 شخصية كردية، بتكليف من الحكومة التركية<sup>(41)</sup>، وتم الاتفاق على خارطة طريق مع اوجلان من داخل السجن، تمثلت بـ 3 خطوات<sup>(42)</sup>:

الأولى: ايقاف اطلاق النار بين الطرفين.

الثانية: انسحاب حزب العمال الكردستاني في تركيا مقابل ايقاف اطلاق النار من الجانب الآخر.

الثالثة: نزع السلاح بشرط حل المسألة الكردية، وإلّا سيعاود الحزب الكفاح المسلح من جديد. فتوجه اردوغان للقول (على تركيا الاستمرار في مكافحة تلك الجماعات التي تسفك الدماء من أجل مصالح دول خارجية أجنبية، وأنّ الحزب إذا وضع سلاحه سيتم ايقاف العمليات تلقائياً).

وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ اردوغان يسعى من وراء اتفاقية السلام، تحقيق مجموعة من الاهداف أهمها<sup>(43)</sup>:

1. نزع سلاح حزب العمال الكردستاني، وهو انجاز تاريخي لم يسبق لغيره تحقيقه، وعلى الرغم من المحاولة السابقة لتورغوت اوزال التي لم تستمر ولم تثمر بسبب موته المفاجئ وتصاعد وتيرة المواجهة بين الطرفين بعد ذلك، وهو بذلك يشير الى اظهار فشل المؤسسة العسكرية وتوجهاتها في

(39) خميس دهام و رؤى سنان، حزب العمال الكردستاني (PKK) ودوره في تطوير القضية الكردية في تركيا من عام 1991-2013، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد 2014، العدد 48، ص 33-34.

(40) جوهانا نيكانيين، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(41) القضية الكردية موضوعاً ساخناً في انتخابات 2023، احوال تركية، 12 مارس 2022، على الموقع: [www.ahvalnews.com/ar/alqdyt-alkrdyt-mwdwaan-sakhnaan-fyantkhabat-2023/alqdyt-alkrdyt](http://www.ahvalnews.com/ar/alqdyt-alkrdyt-mwdwaan-sakhnaan-fyantkhabat-2023/alqdyt-alkrdyt) تاريخ الدخول 2022-4-5.

(42) جوهانا نيكانيين، المصدر السابق، ص 34-36.

(43) خورشيد دلي، القضية الكردية في تركيا من اتاتورك الى اردوغان (مجلة الوحدة الاسلامية، السنة 11، العدد 133، 2012)، بدون صفحة.

إدارة ملف القضايا العالقة في تركيا.

2. تمرير مشروع الدستور الجديد الذي يحتاج إلى 367 نائباً، وعدم امتلاك حزب العدالة والتنمية لهذا العدد من المقاعد، مما دفعه لاتفاقية السلام لكسب الحزب الكردي المنحل، لتمرير الدستور عبر البرلمان، أو الدعوة للاستفتاء على الدستور الذي يحتاج إلى 330 نائباً للموافقة عليه.

3. كسب اكراد المنطقة بالكامل داخليا وخارجيا، سواء في تركيا أم العراق وسوريا وإيران، للحد من مخاطر الكفاح المسلح لحزب العمال الكردستاني ودعمه خارجياً، كما أنّ هذا التوجه يعزز من دور تركيا في المنطقة بالكامل واستلامها دور القيادة المركزية المؤثرة في المنطقة.

4. تجنب الربيع العربي واحتمالية تصديره للداخل التركي، مما دفعه للتوجه إلى تحقيق اصلاحات حقيقية تعزز الممارسات الديمقراطية داخل تركيا.

5. تعويم النموذج التركي، واستحصال الدعم الخارجي العربي والأوروبي والأمريكي، وأظهار تركيا كنموذج للسلام المعتدل وتسويق هذا النموذج للمنطقة بالكامل، وهو ما تحتاجه الدول الغربية من جهة، وما تحتاجه تركيا للوصول إلى دورها المستقبلي في إدارة المنطقة وقيادتها والتأثير بها.

كانت آخر التوجهات لحل القضية الكردية من حكومة اردوغان تبني ما يسمى (عملية الحل) والتي سعت إلى ترسيخ أنّ الكرد متساوون بالحقوق والواجبات مع الأتراك بغض النظر عن أنّهم أكراد، مما يعزز روح المواطنة لديهم ودمجهم ضمن مكونات الشعب التركي دون الحاجة للكفاح المسلح. لكن هذه المحاولة لم تثمر مثل سابقتها وذلك ربما بسبب أنّ جزءاً كبيراً من الشعب التركي ممن يعيشون في غرب البلاد ومن يطلقون على أنفسهم العلمانيون والسنة والقوميون حيث يشار إلى الكرد من قبلهم بأنّهم يسعون للانفصال، ولا يدركون أهمية هذه المسألة أو أنّهم يغضون النظر عنها من جهة، ومن جهة أخرى عدم فهم الحكومات التركية وتقبلها للمطالب الكردية، بل وعدم فهمها للمشكلة الكردية بكاملها، ويشار إلى أنّ هناك مشكلة لدى الكرد وليس هنالك مشكلة كردية، بمعنى أنّ المشكلة تكمن في الفرد الكردي وعدم تقبله انصهاره مع المجتمع التركي المتنوع والمتعدد<sup>(44)</sup>.

(44) ينظر: ايرول كاتيسي اوغلو، المسألة الكردية المعقدة في تركيا، مجلة احوال تركية، 20-مارس-2020، على الموقع: [ahvalnews.com/ar/ahmsalt-alkrdyt-almqwdt-fy-trkya/alqdyt-alkrdyt](http://ahvalnews.com/ar/ahmsalt-alkrdyt-almqwdt-fy-trkya/alqdyt-alkrdyt) تاريخ الدخول 2022-4-5.

ومن وجهة نظر أخرى ليس القصور في الحكومات التركية، بل أنّ الشرعية التي يكتسبها حزب العمال الكردستاني والذي تؤيده دول الاتحاد الأوروبي، في كفاحه المسلح الشرعي للوصول إلى كردستان مستقلة حق من حقوق الأقليات في كل الدول، من المهم فهم أنّ الكرد في تركيا لا تسعى للانفصال كما ينشر عنهم، بل يسعون للتمكين حالهم حال أي مواطن تركي والاعتراف بوجودهم ضمن المكونات التركية، وأنّ الحزب الذي يسعى للانفصال هو في حقيقة الامر مناهض للانفصال، أيد ذلك قول احد كبار المسؤولين في الحزب وهو(جميل بابك) (أنّ حزب العمال الكردستاني هو محرك الديمقراطية التركية، ولا يوجد زعيم أو حزب يفكر بتركيا مثل ابو(عبدالله اوجلان) أو حزب العمال الكردستاني<sup>(45)</sup>، وربما أن استمرار حزب العمال الكردستاني كورقة ضغط تلعب بها الدول الخارجية على تركيا، ومبرر لعدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي، أو أن استمرارها يضمن استمرار التدخل في الشؤون الخارجية للعراق وسوريا محققاً لمصالح العديد من الدول. أو أنّه مع استمرار الكفاح المسلح وتوجهات الحكومة التركية في مواجهة هذا الخطر، ستظهر للعالم اجمع بقصورها كتجربة نموذجية للإسلام المعتدل، لأن القيادة السياسية ومواجهتها لهذا الخطر ستظهر بأنّها تسلطية واستبدادية اتجاه المكون الكردي.

<sup>(45)</sup> ينظر: عبدالباقي اردغموش، مسألة حزب العمال الكردستاني والعنف، مجلة احوال تركية، 4-مايو-2022، على الموقع: [ahvalnews.com/ar/msalt-hzb-alma-alkrdstany-walnf/alqdyt-alkrdyt](http://ahvalnews.com/ar/msalt-hzb-alma-alkrdstany-walnf/alqdyt-alkrdyt) تاريخ الدخول 2022-5-5.



**الخاتمة:**

ان التوجهات التركية ضلت تتراوح ما بين المواجهات المسلحة تجاه القضية الكردية تارة، ومحاولة التسوية تارة أخرى، وهو ما يشابه توجهات اتاتورك مع بداية تأسيس الجمهورية الكمالية، إلا أن تطلعات تركيا في الدور الذي ترسمه لنفسها داخل المنطقة (الشرق الاوسط)، مع تطلعاتها لمراعاة معايير كوبنهاجن للانضمام للاتحاد الأوروبي، ومع التغيرات الحاصلة في المنطقة، دفعت قيادة الحزب الحاكم لتوجهات حقيقية للاعتراف بالقضية الكردية خصوصاً مع نسبتهم العالية (20%-23%) من مجموع المجتمع التركي، ومع تطلعات تركيا لضمان نشر ثقافة حقوق الإنسان، مما يحتم على الجانب الحكومي التوجه لحل كل الازمات الداخلية والخارجية (تصفير المشكلات)، والحد من إمكانية التدخلات الخارجية بما يتعارض مع أهدافها المستقبلية، فهي بذلك رسمت الخطوات الأساسية لإيجاد الحلول الحقيقية على الرغم من صعوبة القضية الكردية، سواء في الداخل الكردي، أو في اي دولة اخرى بوصفها النموذج التنموي في المنطقة بالكامل. لكن هذه المحاولات جميعها ستبوء بالفشل مثلما فشلت سابقاً بسبب عدم قدرة الحكومة التركية الاعتراف ولو بإعطاء الحكم الذاتي لجزء من تركيا، لأن الأحزاب المعارضة ستتهم اردوغان وحزبه بتقسيم تركيا، ومع استمرار ايمان القيادة التركية بإمكانية حل هذه القضية بمزيد من الديمقراطية لتوفير شعور لدى المواطن الكردي بالمواطنة وانصهاره بالمكون التركي وان كان كردياً، سيحتاج للمزيد من الوقت مع المزيد من الجهود لتحقيق ذلك. وربما ستظل هذه الورقة كعامل ضغط غير ممكن حلها بدعم خارجي لعدم تمكين تركيا، وهو ما يبرر أن دول الاتحاد الأوروبي لم تعترف بأن حزب العمال الكردستاني (منظمة إرهابية)، ولكن الولايات المتحدة الامريكية اعترفت بذلك، وهو ربما اتفاق مشترك بين الاثنین لإبقاء تركيا على حالها دون ضمها للاتحاد الاوربي من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استمرار محاولاتها بإرضاء الجانبين لضمها للاتحاد.

**المصادر:****أولاً: الكتب والبحوث العربية**

1. ابراهيم الداوق، اكراد تركيا، دار ناراس للطباعة والنشر، السلسلة الثقافية، اربيل، العراق، ط2، 2008.
2. احمد عباس عبد البديع، الأقليات القومية وازمة السلام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد114، الاهرام، مصر، 1993.
3. احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1997.
4. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط4، الكويت، 1985.
5. جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والاطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، المقالات والدراسات، مجلة رؤية تركية، المجلد11، العدد7، 2013.
6. حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط1، 2002.
7. حمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، 1998.
8. خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات اقليمية، 2017.
9. خميس دهام و رؤى سنان، حزب العمال الكردستاني(PKK) ودوره في تطوير القضية الكردية في تركيا من عام 1991-2013، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد2014، العدد48، 2014.
10. خورشيد دلي، القضية الكردية في تركيا من اتاتورك الى اردوغان، مجلة الوحدة الاسلامية، السنة الحادية عشر، كانون الاول 2021.
11. سليم مطر، جدل الهويات عرب، اكراد، تركمان، سريان، يزيدية، صراع الانتماءات في العراق والشرق الاوسط، دار الفارس للنشر والتوزيع، الاردن، 2003.
12. عقيل سعيد محفوظ، تركيا والاكرد- كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
13. عوض عثمان، حزب العمال الكردستاني التركي: من الكفاح المسلح... الى النضال

السلمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد149، الاهرام، مصر، 2002.

14. عياش بوشريف و دلال بحري، تركيا وأمننة المسألة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولت البنوية في العراق وسوريا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد06، العدد02، الجزائر، 2019.

15. كرم اوكتيم، تركيا الامة الغاضبة، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، تقديم عاصم الدسوقي، مكتبة سطور، القاهرة، 2011.

16. محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم، دار الامين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2002.

17. محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وازمة الهوية في تركيا، ط1، 2001.

18. منذر الموصلبي، البعث والاكرد، دار المختار للطباعة، دمشق، سوريا، ط1، 2000.

19. مهدي صالح حسن العبيدي، تركيا بعد الانقلاب الفاشل- التدايعات الداخلية والخارجية، مجلة العلوم الانسانية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد01، 2017.

20. نوال عبد الجبار الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 2006-1999، دراسات اقليمية، السنة04، العدد07، كانون الثاني2007.

21. هنري باركي واخرون، القضية الكوردية في تركيا، ترجمة هه فال، مطبعة مؤسسة ناراس، ط1، اربيل، العراق، 2007.

22. وفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005.

### ثانياً: الكتب والبحوث الأجنبية:

1. Kendal Nezan. La Turquie sembourbe au Kurdistan. :Sur;CD : (LA Monde Diplomatique:1980-2000) La Monde Diplomatique (septembre 1991).

2. Kivanc Ulusoy، The Democratic opening in Turkey. :Ahistorical Comparative Perspective. Insight Turkey. vol12، No2، 2010.

3. Meliha B.Altunisik & Lenore G.Martin، Making sense of Turkish Foreign policy in the Middle East under AKP. Turkish Studies. vol.12، N 4، 2011.

4. Turkey and the Kurds; peace be unto you. Economist. August 18. 2005.

### ثالثاً: شبكة المعلومات الانترنيت:

1. Kurdiatan – Turkey، www.Global security. Org
2. ايرول كاتيسي اوغلو، المسألة الكردية المعقدة في تركيا، مجلة احوال تركية، 20- 2020، على الموقع :  
ahvalnews.com/ar/almsalt-alkrdyt-almqwdt-fy-trkya/alqdyt-alkrdyt
3. عبدالباقي اردغموش، مسألة حزب العمال الكردستاني والعنف، مجلة احوال تركية، 4-مايو-2022، على الموقع  
ahvalnews.com/ar/msalt-hzb-almal-alkrdstany-walnf/alqdyt-alkrdyt.
4. القضية الكردية موضوعاً ساخناً في انتخابات 2023، احوال تركية، 12 مارس 2022، على الموقع  
ahvalnews.com/ar/alqdyt-alkrdyt-mwdwaan-sakhnaan-fy-antkhabat-2023/alqdyt-alkrdyt
5. هوشنك اوسي، الجذور التاريخية للقضية الكردية، المعهد المصري للدراسات :  
السياسية والاستراتيجية، 18 مايو 2017، على الموقع  
<https://eipss-eg.org/%D8%A7>